الدولة والفرد

توطئة لبحث المذاهب السياسية

في هذا العصر

لعلي الرقم

مسألة سيادة الدولة ومدى علاقة الفرد بتلك السيادة في طليعة المسائل التي يقوم حولها الجدل ويستفيض البحث في العصر الحديث ، وقد كانت فكرة سيادة الدولة على الدوام من الافكار التي يتناولها قادة المفكرين ويعرض لها الباحثون في السياسة والاجتماع ، وقد تناوبت العصر الحاضر صروف سياسية واحداث جمة استوجبت اعادة النظر في هذه الفكرة وعرضها من جديد على محك البحث. وسيادة الدولة عند الفاشيين والنازيين ليست مثاراً للجدل والمناقشة وانما هي من الامور المقطوع بصحتها والمسلم بها ، وقد كان ذلك مما زاد العناية ببحثها والاقبال على تدبرها حتى اصبح الحديث عنها غير مقصور على رجال السياسة وعلماء القانون

والفكرة القائلة بسيادة الدولة المطلقة تستمد قوتها من مصدرين مختلفين من مصادر التفكير اليوناني ، فقد كان في التفكير اليوناني نزعة ترمي الى اعتبار الدولة وحدة كلية قائمة بذاتها مكتفية بنفسها مستغرقة للمجتمع بأسره ، وافلاطون نفسه يأخذ بهذا المذهب ، وارسطو يعلن في بحوثه السياسية ان من طبيعة الدولة الاكتفاء بنفسها ، والعلاقة الوحيدة عندها بين الدولة والدول الاخرى هي علاقة العداء والمنافسة والكراهة المتأصلة، ولذا كانت علاقات الحكومات اليونانية بعضها ببعض قائمة على العداء المستمر والتربص الدائم ، وقد ردد الفيلسوف هوبز ذلك حين قال « الدول بطبيعتها اعداء »

ونلمح من ثنايا ذلك أن ما يعتبره بعض المفكرين علاقتين متمايزتين وهما علاقة الفرد بالدولة من ناحية ، وعلاقته بالنوع الانساني من ناحية أخرى ، لا وجود له في هذا النمط من التفكير لان الدولة مستوعبة لجميع الافراد وحقوقها مقدمة على حقوقهم ومكانتها هي المكانة السامية المرموقة فهي ملاذ الفرد وكهف رجائه

وتصور مفكري اليونان للطبيعة الانسانية هو المصدر الثاني الذي تستمد منهُ النظرية قوتها، وذلك لان الكثيرين ممن تحدثوا عن النظريات السياسية يستمسكون بالرأي الذي يذهب الى ان حقيقة الفرد هي تلك الشخصية المنفردة الحائرة التي يعرفها الفرد في تلك الحالة الافتراضية المسماة « حالة الطبيعة » وذلك قبل ان يدخل المجتمع ويخضع لاحكامه ويحمل اعباءه، والمجتمع في زعم اصحاب هذه النظرية بناء صناعي متكلف قائم على تعاقد محدود دخل بموجبه الفرد الى المجتمع ليضع حدًّا للحالة الطبيعية التي كان يرتع في بحبوحتها وينعم في ظلالها حيث لا ترعقهُ سلطة ولا يقيدهُ قانون ، وهذه النظرية في تعليل نشوء المجتمع هي نظرية « العقد الاجتماعي »

ولكن افلاطون وارسطو يريان غير ذلك ويذهبان مذهباً آخر ، فالانسان عندهما حيوان اجتماعي ، وما دام الانسان مدنيًّا بالطبع فمن الطبيعي له ان يعيش في المجتمع ، وحياة الفرد في عزلة عن بني الانسان حياة غير طبيعية ولا مألوفة ، وطبيعة الفرد لا يسترسل نماؤها ويطرد تقدمها الا بين احضان المجتمع ، والمجتمع يتيح للانسان الفرصة لاختبار طاقته وتحقيق مطالبه ، والانسان في مخالطته لاند اده وزملائه في المجتمع يحفز مواهبه وينمي قدراته ويتكمل شخصيته فهو فضلاً عما يشعر به من الامن والطمأنينة في كنف المجتمع وحمى الدولة مدين لها بواجب الشكر لانها منحتهُ شخصية في ثرائها الجم وقوتها الفياضة

***

وعلى أساس فكرة الدولة من حيث هي ضامنة لحقوق الفرد ومجيرة له من اخطار الفوضى ودياجير الحرية السلبية وخالقة لشخصيته أقام الفيلسوف الالماني هجل بناء فلسفيًّا محبوك الاطراف متسق المنطق ، وعند هجل ان القوم في المجتمع يستمتعون بحرية اصدق أثراً وأعظم وقعاً من تلك الحرية الغارقة في الفوضى التي خلعوا ثوبها عند ما غادروا حالتهم الطبيعية الافتراضية الطليقة من القانون ، والحرية الصادقة هي تلك الحرية التي يظفر بها الفرد في حدود المجتمع ، فهي ثمرة من ثمراته مظهرها الخارجي القوانين المرعية ومظهرها الداخلي تلك الآداب التي يتلقاها الفرد من المجتمع ، فالدولة تُطوِّع للفرد حرية لا يظفر بها في غيرها وهي انما تفعل ذلك لان لها شخصية حقيقية وارادة مستقلة ، وتمثيلها لرغبات اعضائها يكسبها ارادة عامة فوق كل ارادة ، وارادة الفرد تسمو وتزداد تبلاً باندماجها في تلك الارادة العامة ، ويتبع ذلك ان اعمال الدولة المنبثة عن تلك الارادة العامة يلزم ان تكون على الدوام سالمة من العيوب بريئة من الاخطاء لانها تمثل خير ما في ارادات الافراد

والدولة شخصية ولهذه الشخصية حقوقها التي تسمو فوق كل خلاف وتعلو على حقوق

الافراد المزعومة — وأقول المزعومة لان الفرد بموجب هذه النظرية لا يمكن ان تكون له حقوق حقيقية متعارضة مع حقوق الدولة ، وذلك لان حقوق الفرد الحقيقية ليست هي تلك الحقوق التي حملها معه عند دخوله المجتمع عقب انتهاء تلك الحالة الطبيعية الافتراضية الدائرة وانما هي حقوق في العمل لتحقيق تلك الغايات التي تنزع اليها طبيعته التي كونها المجتمع وصقلها وهذبها الدولة وسمت بها ، وهي طبيعة هو مدين بها للمجتمع ومن واجبه ان يقفها على خدمة الدولة ، وما دام الفرد يتلقى حقوقه وواجباته من الدولة فلا يمكن ان تكون له حقوق تتعارض مع حقوقها

***

ولجميع هذه الاعتبارات وبناء على ما يمكن استنباطهُ من فكرة طيبة « الارادة العامة » و« شخصية الدولة » يعتبر محل الدولة مادة اخلاقية شاعرة بنفسها ويرى ان العلاقة التي تربط الفرد بالدولة في كليتها الشاملة هي نفسها جزء من شخصية الفرد ، فهو نبت يدها وثمرة غرسها وهو من ثمَّ لا يستطيع ان يعمل في عزلة عنها ولا يمكن ان تنبت له ارادة او يتسق له امل الا بجزء من ارادة الدولة ونصيب من آمالها ، ويرى بوزانكيه أن الفرد حتى في ثورته وانتفاضه على الدولة انما يثور بارادة مستمدة من ارادة الدولة فالدولة في حالة الثورة تعد مشتقة على نفسها

وقوة الدولة المتسامية فوق الافراد وما تطلبهُ من ولاء متصل وتضحيات مستمرة توسع شخصيات الافراد وتنقيها من شوائب الاغراض الحقيرة والغايات المسفة وتنقل محور حياة الفرد من دائرة الاثرة الضيقة الى ميدان الحياة العامة ، والدولة اكبر ممثل للآداب الاجتماعية وان كان ذلك لا يستلزم أنها مقيدة في اعمالها باتباع شريعة الاخلاق ، والعلاقات الاخلاقية تقتضي وجود طرفين ولا يمكن ان يكون للدولة طرف آخر لانها جماع الاحزاب

وفي وسع الدولة ان تسيطر نظريًّا في ايام السلم وعمليًّا في ابان الحرب على حياة الافراد وتوجههم الوجهة التي تريدها ، ولا سند من القانون لمصادمة احكامها لان الافراد الذين تبسط عليهم سلطانها لا يختلفون عن الافراد الذين يباشرون سير الاحوال ويتقلدون السلطة ، واوامر الحكومة موحاة من الرغبات الحقيقية لهؤلاء الذين يطيعونها ويلبون رغباتها حتى عندما يطيعونها رغم ارادتهم

***

والدولة هي التي تتصدى لحل المشكلات وتسد الثلمات ، ومن حقها ان تطلب الى الافراد ان يضعوا حياتهم رهن تصرفها وطوع يدها . قال هجل « حالة الحرب تكشف عن قوة الدولة

وتبين مدى سطوتها وعظيم بطشها والوطن حينذاك هو القوة التي تقضي بفناء استقلال الافراد»

وقد اتفق اثر هجل في الاشادة بسيادة الدولة المطلقة بعض المفكرين الالمان وتطوح فريق منهم تطوحاً بعيداً وأسرف كل الاسراف ، وفي مقدمة الجليين في هذا الميدان المؤرخ الالماني المشهور ترينتشيكه والكاتب السياسي برناردي ، ومفكرو الانجليز على وجه الاجمال لم يقبلوا نظرية سيادة الدولة المطلقة بالحماسة والتطرف والمغالاة التي قبلها بها الالمان

ونظرية سيادة الدولة المطلقة على مايبدو بها من مظاهر التماسك الفكري والاتساق المنطقي نظرية غير سليمة ولا مطابقة للواقع ، بل هي نظرية خطرة لانها تمنح الحكومة المسوغات التي من شأنها ان تجعلها تتجه في السياسة الخارجية منهجاً غير متردد لايبالي من الاخلاق ولا اصول الآداب ، وقد تطرف بعض الغلاة من منكري سيادة الدولة المطلقة حتى قالوا بعدم ضرورة وجود الدولة

***

والعيب الواضح في نظرية سيادة الدولة هو ان الدولة تبعاً لتلك النظرية تعتبر نفسها ممثلة للنوع الانساني بأسره وهو افتراض منافر للحقيقة. واذا كان للدولة السلطة التامة والقدرة الكاملة من حيث علاقتها بافرادها فانهُ من الأمور المسلم بها ان هذا الحق لايمكن ان ينهض الا على افتراض ان الدولة تمثل ارادات جميع الافراد الذين تتكون منهم الدولة وليس هناك مايوحي الى الفكر ان الدولة تمثل ارادات افراد الدول الاخرى فهي من ثم غير قادرة على كل شيء وليست ارادتها اذن فوق كل ارادة وما دام ادعاء القدرة على كل شيء والسمو فوق كل ارادة يتخذ وسيلة لتبرير حق الدولة في الاعتداء من الواجب الادبي فانهُ يتبع ذلك ان هذا الاعتداء لا يمتد الى العلاقات بين الدولة والدول الاخرى، فليس هناك اذن مايبرر خروج الدولة عن الاداب في معاملتها للغير من الدول، واذا كانت قواعد الآداب مرعية في علاقات الافراد بعضهم ببعض فليس هناك مايمنع العمل بمقتضاها في علاقات الدول بعضها ببعض

***

ومع تسليمنا بان الفرد في المجتمع يتمكن من انماء طبيعته واظهار قدراته ويظفر بحريته لان الرجل الشريد في جزيرة نائية يملك حريته ولكنها حرية مجردة سلبية لانهُ وان كان في وسعه أن يعمل كل شيء ولكنهُ في الحقيقة لايستطيع أن يعمل شيئاً اقول ان تسليمنا بذلك لايقتضي كون الحكومة قادرة على كل شيء ولا ينفي ان الدولة موجودة لاجل الفرد وان الفرد لم يوجد لاجل الدولة وسعادة المجتمع ، وليس الدولة معنى ان لم تعمل على اسعاد الفرد لان الدولة ليست

غرضاً من أجل ذاتها ، واذا سلمنا بذلك اتضح لنا ما ينطوي عليه مذهب سيادة الدولة المطلقة من مغالطة ووضع للأمور في غير نصابها

ويرى بعض أنصار نظرية سيادة الدولة انهُ غير ميسور للدولة أن تبني مجدها وعزها على أنقاض حياة الفرد او ان تستبد به وتطغى عليه لان مصلحة الدولة هي بذاتها مصلحة الفرد وإرادة الدولة حتى في حالة الاستبداد والطغيان هي إرادة الفرد ولكنهُ دفاع غير مستقيم لان الفصل في قضية من القضايا لا يعد فصلاً بمعرفة الفرد واتفاقه لمجرد ان القائمين بأمره أفراد في المجتمع الذي يشمله ، ونظرية السيادة المطلقة تناقض فكرة الحرية الشخصية لانهُ عندما ينشب أي خلاف بين الدولة والفرد فانهُ يفترض مقدماً ان الدولة في جانب الصواب وان الفرد حقيق باللوم ولا سبيل له لرفع صوته واسماع كلمته

وتقدم المواصلات ربح في العصر الحاضر قد أنمى العلاقات وزاد الروابط الاقتصادية والثقافية بين مختلف الامم ، وهذه العوامل الجديدة في الاجتماع الانساني قد أخذت ترسم الاتجاه الى تنظيم شؤون العالم على أساس اقتصادي ينسخ النظام الحاضر القائم على الحدود الجغرافية . واذا سلمنا انه من اللازم ان يعرف الفرد ان هناك مصلحة اسمى من مصلحته وهي مصلحة المجتمع فليس هناك مايمنع من السير بذلك الى نهايته المنطقية والوقوف عند فكرة ان مصلحة النوع الانساني فوق مصلحة الدولة. وكما ان اخلاص الفرد لاسرته او لقبيلته قد اتسعت آفاقه وتراءت حدوده وأصبح اخلاصاً للدولة فانهُ من المنظور ان يزداد اتساعاً وشمولاً ويصبح اخلاصاً وولاء لبني الانسان ، وليس هناك ما يثبت ان الدولة هي أقصى مرحلة من مراحل التدرج الاجتماعي ، وتستمد الدولة قوتها من وجود عادات وتقاليد مشتركة وبقاؤها رهن الى حد كبير بالاحتفاظ بتلك العادات والتقاليد وسيكون لسهولة المواصلات والتقوية الروابط بين الامم اثره المحتوم في تغيير تلك العادات والتقاليد ، ومع ضرورة الاحتفاظ بالدولة باعتبارها عاملاً اصيلاً في صيانة النظام واستتباب الامن فان العالم سيتجه وجهاً الى تصور اسمى للدولية يضمن سلامة الدولة ووقايتها من الاخطار الطارئة والصدمات الفاجئة كما ضمنت الحكومة سلامة الفرد واستنقذتهُ من حالة الطبيعة غير المحتملة ولا المرضية. وأمل الانسانية في العصر الحاضر معقود بتلك الغريزة التي أوحت للمجتمع وساقت الفرد الى الاجتماع بالفرد لتكوين القبيلة وقادت القبيلة الى الاجتماع بسائر القبائل لتكوين الامة. وليس من المستكر ان تسير سيرها وتتابع خطواتها وتجمع بين الامم في ساحة الامية الشاملة حيث تبطل فكرة الدولة المتطلقة من قيود الاخلاق والتي تحمل عصبة الامم امراً عديم الجدوى ضعيف الاثر